ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Researcher Ali Abdulameer Ashoor
University of Mosul, College of Political Science, Iraq
Prof. Dr. Zeyad Samir Zeki AL-Dabbagh
University of Mosul, College of Political Science, Iraq

Corresponding author E-mail:
ali.24psp1@student.uomosul.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v1i2.21954

Keywords:
Political system,
Sustainable development,
political participation,
good governance

ARTICLE INFO

Article history:

Received:
July 26, 2025
Accepted:
October 29, 2025
Available online:
December 1, 2025

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

The political system and its role in enabling sustainable development: The Japanese political system as a model

Abstract

This research discusses the compatibility between the political system and development enablement, using the Japanese system as an influential model for the success of this role in both development and cooperation, particularly between the political systems in the country. The research aims to identify the work that the Iranian regime is ignoring in achieving its development vision on the ground, especially through the Polish-Japanese system, which is a prominent actor in this field

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

النظام السياسي ودوره في تمكين التنمية المستدامة: النظام السياسي الياباني أنموذجا

الباحث علي عبد الأمير عاشور
جامِعة الموصل/ كُلية العلوم السياسية/ الموصل/ العِراق
ali.24psp1@student.uomosul.edu.iq

أ.د زياد سمير زكي الدباغ
جامِعة الموصل/ كُلية العلوم السياسية/ الموصل/ العِراق
z-psc@uomosul.edu.iq

ملخص البحث

يُناقش البحث العلاقة بين النظام السياسي وتمكين التنمية المستدامة بإتخاذه النظام السياسي الياباني كأنموذج ذات فاعلية لإنعكاس هذا الدور سيما في تمكين التنمية المستدامة، وكذلك العلاقة التكامُلية بين النظام السياسي والتنمية المُستدامة بوصفها ضرورات مُلحة تتطلب وسائل وآليات سياسية واقتصادية واجتماعية من قبل النظام السياسي، وتوفير بيئة مُلائمة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإستمراره في كافة قطاعات الدولة المُختلفة. يهدف البحث إلى معرفة الدور الذي يقع على عاتق النظام السياسي في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذه على أرض الواقع سيما بأتخاذه النظام السياسي الياباني كأنموذج بارز في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، التنمية المستدامة، المُشاركة السياسية، الحوكمة الرشيدة.

المقدمة

يُعد النظام السياسي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وذلك عن طريق الترابط الوثيق التي يوفرها من خلال توفير البيئة المناسِبة لتحقيق الأهداف الموضوعة للتنمية المستدامة، ومن خلال وضع السياسات والقوانين واتاحة الموارد اللازمة وبناء مؤسسات فاعلة، ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون وجود نظام سياسي فعّال يوازن بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اولاً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في معرفة الدور الحاسم للنظام السياسي في تمكين التنمية المستدامة، سيما النظام السياسي الياباني، ومدى فاعلية السياسات والاستجابات السياسية المُبتكرة في رفد التنمية المستدامة وتعزيزها بما يخدم تحقيق الأهداف الموضوعة والسياسات المرسومة في هذا المجال، كما يساهم في معرفة هذا الدور من النواحي العملية والطرق الضامنة لتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: اشكالية البحث: يتخذ النظام السياسي دور بارز في تمكين التنمية المستدامة، سيما على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذه تُعد من الأركان أو العناصر الهامة في التنمية المستدامة وأهدافها، وبهذا الصدد يُطرح التساؤل الرئيس الآتي: كيف يُساهم النظام السياسي في تمكين التنمية المستدامة، سيما النظام السياسي الياباني؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية وأهمها:

١- كيف يسهم النظام السياسي الياباني، من خلال خصائصه وآلياته المؤسسية والتنظيمية، في تهيئة البيئة الملائمة لتمكين التنمية المستدامة؟

٢- ماهي التحديات التي تواجه النظام السياسي الياباني في تمكين التنمية المستدامة؟

ثالثاً: فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها بأن للنظام السياسي دور أساسي في تمكين التنمية المستدامة، إذ إن السياسات العامة والتشريعات الصادرة عن مؤسسات الحكم تُسهم بشكل مباشر في مديات تمكين التنمية المستدامة، فكلما تم تدعيم أُسس المشاركة السياسية والحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي، ازدادت فاعلية النظام السياسي على توفير بيئة مؤسساتية مُنظمة تعزز تمكين التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق فإن دراسة النموذج الياباني توفر رؤية عن طبيعة الهياكل المؤسسية والسياسية التي أسهمت في بلورة العوامل الكفيلة في تمكين التنمية المستدامة.

رابعاً: أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

١- معرفة دور النظام السياسي الياباني في تمكين التنمية المستدامة، من خلال الكشف عن آليات عمله المؤسسية والسياسية، وبيان انعكاسها على مسار التنمية المستدامة.

٢- فهم التجربة اليابانية عبر تحديد العوامل والعناصر المؤسساتية والسياسية التي شكّلت الإطار المنظم لتمكين التنمية المستدامة وتعزيز استمراريتها.

خامساً: منهج البحث: اعتمد البحث على المناهج التالية:

١- المنهج الوصفي: بعدهِ أحد مناهج البحث العلمي، التي تعمل على تبيان المفاهيم الرئيسية وتبيان الأبعاد المُختلفة، ويُفسر دور النظام السياسي في تمكين التنمية المُستدامة، وتبيان الخصائص ذات العوامل التنظيمية والمؤسسية للنظام السياسي الياباني في تمكين التنمية المستدامة.

٢- المنهج التحليلي: يعمل على تحليل الأبعاد بأسلوب دقيق، وهو ما يُبين تفسير إنعكاس دور النظام السياسي على واقع التنمية المستدامة بشكل أكثر وضوحاً، والكشف البُنى السياسية التي تؤثر في تمكين التنمية المستدامة ومتطلباتها.

سادساً: تقسيم البحث: وفقاً لما طرحته المشكلة البحثية وفرضيتها والمناهج المُعتمدة فيها، تم تقسيم البحث على محورين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المحور الأول حَملَ عنوان: دور النظام السياسي في تمكين التنمية المستدامة، بينما خص الثاني: : جهود النظام السياسي الياباني في تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة.

المحور الأول: دور النظام السياسي في تمكين التنمية المستدامة

إن للنظام السياسي أدوار فاعلة في التنمية المستدامة ويتمثل ذلك في دعم المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة تحمي بها حقوق المواطنين وتضمن الاستغلال الأمثل للموارد، والاستقرار السياسي وتشجيع النمو الاقتصادي، وضمانة الحريات الأساسية للأفراد داخل الدولة.

اولاً: المُشاركة السياسية

يُفهم المشاركة السياسية على انها عملية يتم بموجبها تفاعل الافراد والمجموعات مع النظام السياسي، سواء أكان هذا التفاعل يتم بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي بذلك تهدف التأثير على صنع القرار السياسي وبناء السياسات العامة داخل الدولة، وتتخذ المشاركة السياسية عدة أشكال من المشاركة، كالانتخابات، والانضمام للأحزاب السياسية، والتعبير عن الرأي في وسائل الاعلام المختلفة (حمزه، ٢٠٢٤)

عرَّف عالم الاجتماع الامريكي (صامويل هنتنجتون– Samue Huntington) المشاركة السياسية بأنها: "هي تلك النشاطات العامة التي تهدف الى التأثير على علمية صنع القرار الحكومي (محمود، ٢٠١٥)، أي بمعنى هي النشاطات التي يتخذها الافراد للتأثير على صناع القرار بهدف التأثير على صنع القرار الحكومي، وبناء السياسات العامة.

كما عرَّف الدكتور (أحمد صادق جعفر) المشاركة السياسية بأنها "نشاط سياسي يرمز إلى إسهام المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي (جعفر، ٢٠١٩)، بمعنى النشاطات التي من شأنها أن تكون سمة من سمات المجتمع والنظام السياسي، عن طريق المشاركة السياسية.

ثانياً: الحوكمة الرشيدة

يُعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تقديم تعريف شامل لها، ويعود السبب في ذلك الى حداثة المفهوم من جهة، واستخدامه في مجالات وميادين متنوعة من جهة أخرى، ويعود اصل كلمة الحوكمة (Governance) في اللغة الانكليزية الى الكلمة الاغريقية (κυβερνάω– Kubernáo) التي يقصد بها قدرات ربان السفينة في قيادة السفينة وايصاله الى مكان آمن وذلك بالمهارات والخبرات المتوفرة لديه، وتعني في اللغة الانكليزية (Governance) بمعنى الرجوع للعقل والقانون أو الى الشريعة المتبعة في بلد ما (علي، ٢٠٢٤)

ويُفهم الحوكمة قدرة الحكومة في صنع القواعد وفرضها وتقديم الخدمات واتاحتها، بصرف النظر عن تعدد أشكال الحكومة في الانظمة السياسية، فهي تُفهم على انها مجموعة من الاليات والوسائل التي تهدف إلى تطوير ممارسة السلطة والذهاب بها الى بعد تشاركي بين الدولة والمؤسسات الغير رسمية، وذلك بقصد تحقيق التنمية المستدامة على مختلف مستوياتها: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والإدارية، (الهسنياني، ٢٠٢٣) فهي تهدف إلى ضمان الشفافية عن طريق ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية والبيئية في المجتمع، وتسعى لإقامة علاقات ايجابية بين الحكام والمحكومين، وهذه الغاية تنسجم مع رؤية أن الحوكمة تذهب الى عمليات التفاعل بين الجهات الاجتماعية الفاعلة والادارة في سبيل تحقيق جودة حياة أفضل للأفراد (علي، ٢٠٢٤)، فهي بذلك تعني مجموعة القوانين والنظم والقرارات، التي يُنظر من خلالها الى تحقيق الجودة والتميُز في الاداء، من خلال اختيار الاساليب المناسبة، ووجود نظم تحكم العلاقات بين الاطراف الاساسية والتي تؤثر في الاداء، وهي ممارسة السلطة السياسية وادارتها لشؤون المجتمع وموارده ومواجهة حالات الضعف في خطط التنمية، فهي بهذا الفهم تُعد آلية رشيدة في توازن الموارد وتحقيق سيادة الدولة والقانون ودعم التنمية المستدامة، في كونها تشكل داعم اساسي ومدخل لتمكين أهداف التنمية المستدامة (المشهداني، ٢٠٢٠).

ثالثاً: العدالة الاجتماعية

يُعد مفهوم العدالة الاجتماعية من اهم المفاهيم المتداولة في الدراسات السياسية والاجتماعية، وكذلك من المفاهيم الاساسية في الدين والحقوق وفلسفة الأخلاق، فهي من المبادئ الهامة التي تفسر معنى الحق واحترامه وتطبيقه، فإذا ارتبطت

العدالة بالشيء المنسجم مع الحق فهذا يدل على المساواة والاستقامة، بينما اذا ارتبط بالفاعل دلت على احدى الفضائل الاساسية في العدالة وهي الحكمة والعفة والشجاعة (حسين، ٢٠٢٤)، كما إن المواطنين في العدالة الاجتماعية يكونون متساوين ويتمتعون بالقوى الاخلاقية الضرورية للاندماج في تعاون اجتماعي مستدام، فأساس العدالة يكون في القدرات الاخلاقية للمشاركة في التعاون الاجتماعي المنصف (عثمان، ٢٠١٤)، كما إن القوانين والمؤسسات داخل الانظمة السياسية مهما كانت كفؤة لابُد من إصلاحها بشكل دائمي أو إبطالها إذا كانت غير عادلة، فالحقيقة والعدالة غير قابلتين للمساومة، وفي المجتمع عادل تعدّ حريات المواطنين وتوزيع الموارد بشكل منصف بين مختلف الفئات تكون حقوق راسخة، وليست قابلة للحسابات التفاضلية والمقايضات السياسية على حساب فئة معينة من المجتمع دون الاخرى (عثمان، ٢٠١٤، صفحة ١٧٦).

تعرَّف العدالة الاجتماعية بأنها " تعاون الافراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته" (الأمير، ٢٠٢٣، صفحة ٢٧٦)، ويعرف ايضاً بأنها: "تهدف الى ازالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع، وتوفير معاملة عادلة وحصة تشاركية من الموارد والمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية" (الأمير، ٢٠٢٣، صفحة ٢٧٧)، وتعرَّف كذلك على أنها: "عملية واعية موجهة لتحقيق المساواة بين كافة الفئات في مستوى المعيشة والحقوق والواجبات الدستورية بما يضمن صياغة بناء حضاري متكامل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ويؤكد فيه الافراد على هويتهم" (فهمي، ٢٠١٤).

رابعاً: الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي ركيزة أساسية في استقرار المجتمعات البشرية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، فبدون الاستقرار السياسي لا يمكن للشعوب والدول أن تنهض، وتكمن أهميته في كونه يعد مطلباً اجتماعياً وسياسياً في كل زمانٍ ومكان، ونظراً لدوره التنموي في تطور المجتمعات ونموه الاقتصادي.

يُشير مفهوم الاستقرار السياسي الى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته الرسمية في معالجة واحتواء الصراعات والازمات الداخلية والخارجية دون اللجوء للعنف، من خلال فاعليته في الحفاظ على ديمومة النظام والحد من العنف السياسي والصراعات والازمات داخل المجتمع (كبه، ٢٠٢٢)، كما يُعد ظاهرة متغيرة ونسبية فهي ليست ثابتة بشكل مُطلق،وإنما يعتمد على مقدرة النظام السياسي على إدارة مؤسساته المختلفة لإجراء ما يمكن من متغيرات وفق تطلعات المواطنين، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات وأزمات دون اللجوء إلى العنف السياسي، وذلك للحفاظ على شرعية النظام السياسي وديمومته (محمد، ٢٠٢٤)، فالاستقرار السياسي هو غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاثف جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة لسياساته المشجعة التي تتضمن نتائج ملموسة، فإن المواطن يعتبر هذا النظام يمثله، وينتج عن ذلك محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة وتكون هناك ثقة متبادلة بين النظام بـ(مؤسساته وأحزابه) والشعب (مرغم، ٢٠٢٤).

يعود آثار الاستقرار السياسي بشكل مباشر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مما ينعكس على التنمية المستدامة، ويزيد من الثقة بين المستثمرين المحليين والاجانب، مما يساهم في تعزيز الاستثمارات وبالتالي انعكاسه على التنمية الاقتصادية، وأن الحفاظ على الاستقرار السياسي يحتاج إلى توجه مستمر من صانع السياسة للرقابة على الأسعار والتحكم في مدى ارتفاعها، حتي لا تدفع الارتفاعات في معدلات التضخم مما يدفع المواطنين شيئاً فشيئاً إلى فقدان الثقة في قدرة الحكومة على التحكم فيها

(Ranmali, 2004)، كما أن الاستقرار السياسي يدفع باتجاه رفع خطى التنمية الاقتصادية ويساهم في انجازها وان الارادة السياسية دائما هي الفيصل الذي يحرك الاقتصاد حيث يعد الاقتصاد مؤشرا على قوة او ضعف القرار السياسي، وابرز مقومات التنمية الاقتصادية تكمن في العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية وهذا له علاقة بوجود قوى سياسية حاكمة تعبر عن وضع جميع طبقات المجتمع مما يساعد في الاداء الحكومي حفاظا خط التنمية والنمو الاقتصادي، من خلال الانسجام التام بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية (الفرطوسي، ٢٠٢٤).

خامساً: الحريات الأساسية

تُعد الحريات الأساسية ركيزة أساسية لتقدم المجتمعات وازدهارها، سيما حرية التعبير والتجمع والاعمال النقابية، تُمثل هذه الحريات ركيزة هامة لضمان حقوقهم الانسانية المشروعة، من خلال تمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم وتشكيل جماعات للمطالبة بحقوقهم، مما يمكنها من الوصول للابتكارات والتغييرات التي تصب في اقتصاد شفاف، بل ضرورة في تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها وبدون هذه الحريات تتعرض المجتمعات لخطر القمع والتهميش، وتُبعد عن مشاركتهم في صنع القرارات وعدم الاستقرار السياسي، بالتالي عدم الوصول للتنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

١- **حرية التعبير:** يكمن فهم حرية التعبير عن تفسيرات تهدف إلى التعبير عن الاعلان عما بنفس الإنسان من خلال طرق عديدة فقد يكون التعبير بالكتابة أو بالإشارة وذلك بشرط أن تكون مفهومة من قبل الآخرين، وهي بذلك تعني تلاشي العوائق التي تحول دون أن يعبر الفرد بفطرته لطبيعته عن ذاته داخل بيئته المحيطة من أجل تحقيق الخير له والسعي لنيل سعادته (أحمد، ٢٠٢٢)، ويفهم كذلك بأن يُعبر الإنسان عن آرائه في القضايا والمواضيع العامة، في الحدود التي يبيحها العقل والمنطق بدون أن يكون هنالك عوائق من الكبت والقهر، فهي ضرورة من ضرورات الحياة ولا مكانة للإنسان من دونها، وأن حرية التعبير منصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على: " لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود" (منظمة العفو الدولية، ٢٠١٧)، فهي تشير بالمعنى الواسع للعبارة، أن الحقوق الإنسانية يتمتع بها كل إنسان دون تمييز أو إقصاء من دون مضايقة، بمعنى أن التنمية المستدامة إذا أُريد لها أن تكون مجدية، فلا شك من الاستماع إلى أكثر الاصوات حرماناً في المجتمع والاهتمام بها.

٢- **حرية التجمع:** يُعد الحق في التجمع من الحقوق الجوهرية في حقوق الانسان، التي تسمح للأفراد والجماعات المشاركة في الشؤون العامة، والمساهمة في فرض رقابة شعبية على صانعي القرار من أجل مراجعة سياساتهم في إدارة الشؤون العامة، ويُقصد بالتجمع قدرة مجموعة من المواطنين على الالتقاء بشكل جماعي في أي مكان أو زمان بصرف النظر عن الجهات المنظمة للتعبير عن رأي مُعين أو فكرة، ويكون من ضمنه تنظيم مؤتمرات أو مسيرات أو اجتماعات عامة أو اعتصامات أو مظاهرات سلمية (فيصل، ٢٠٢١)، كما تجد حرية التجمع أساسها عن طريق النصوص المشارة إليها في الدساتير وفي التنظيم التشريعي لها، وذلك بموجب تدخلات المُشرع بسن قوانين تنظيم ممارستها على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الدولي، فأساسها يكون عن طريق ارتباطها بالمواثيق الدولية والإقليمية المرتبطة بحقوق الإنسان وما تحملها من نصوص متُفق عليها بين الاطرف المشاركة في هذه المواثيق (رحموني، ٢٠١٥).

كما تُعد حرية التجمع من الحقوق الأساسية في حقوق الإنسان يسمح للأفراد والجماعات في الجمعيات أو الاحزاب السياسية أو نقابات عمالية ومهنية، التجمع والتعبير عن آرائهم السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والبيئية والاقتصادية، وتعد من

الحقوق الهامة لبناء مجتمع متسامح متعدد الافكار تحكمه القانون الذي يخضع بموجبه الجميع حكاماً ومحكومين (فيصل، ٢٠٢١، صفحة ١٢٦)، وتُعرَّف حرية التجمع على أنها: "تعبير في الواقع من قبل الأفراد بصفة مُنظمة عن أفكارهم وآرائهم، وذلك من خلال أنشطة يقومون بها في شكل جماعي، وله غايات محددة تسعى لتحقيقها" (رحموني، ٢٠١٥، صفحة ٢٠).

وفقاً لما سبق، إن للنظام السياسي دور هام في تمكين التنمية المستدامة في تدعيم المشاركة السياسية التي تضمن تمثيلاً للأفراد والجماعات بشكل شامل وعادل، وأن الحوكمة الرشيدة تعطي الشفافية والمساءلة مما يحفز بيئة مناسبة للاستثمارات والتنمية، كما أن العدالة الاجتماعية تتمثل في التوزيع العادل للثروات وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الاستقرار السياسي يتيح الثقة والأمان للأفراد.

المحور الثاني: جهود النظام السياسي الياباني في تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة

تُعد اليابان واحدة من أبرز الدول المتقدمة في مجال التنمية المستدامة، وذلك بكونها تعطي جهوداً حثيثة في العمل على وضع سياسات واستراتيجيات تركز من خلالها على تطبيق التنمية المستدامة والوصول إلى أهدافها، سيما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالشكل الأمثل، وتكمن هذه الجهود بكونها ذات سمات مدروسة نفذتها الحكومات اليابانية على عقود من الزمن جاعلة من التنمية المستدامة محط رؤية وتخطيط عمليين.

اولاً: وسائل واليات الاصلاح الإداري

إن من أهم ملامح وتوجهات الإصلاح الإداري في اليابان تتمثل بإحداث أجهزة حكومية مسؤولة عن عملية الإصلاح مع تشكيل مجموعة من اللجان الفرعية والتي تضم عن طريقها خبراء وأكاديميين ورجال إدارة من الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص لمناقشة وإقرار كفاءة القضايا المرتبطة بالإصلاح الإداري (تيشوري، ٢٠٢٣)، ويمكن ذكر اهم تلك الاصلاحات التي تبرز معالجات الاصلاحات الادارية وفق النقاط الآتية: (شكر و عبد الامير، ٢٠١٤)

١-انسجام البرامج الاصلاحية وفق المتغيرات الداخلية والخارجية، بما يتكامل وشمولية الاصلاح، والوصول إلى المزيد من الفاعلية الادارية عبر تبسيط الاجراءات الإدارية .

٢-تضمين وتأكيد ثقة الفرد والشعب بصورة عامة على الاجراءات الإصلاحية، من خلال تنفيذ خطط الحكومة و الافصاح عن المعلومات الحكومية.

٣-تقديم الخدمات ذات النوعية والجودة العالية للشعب، وانشاء إدارة عامة تتسم بالبساطة وعدم التعقيد والبطيء في الاستجابة لمتطلبات العصر وتحقيق التنمية المستدامة، والوصول إلى إدارة تسمح للمواطنين بأن يكون لهم المبادرة الذاتية.

ثانيا: استدامة السياسات العامة في مجالات التقاعد والرعاية والتكنولوجيا تتخذ الحكومة اليابانية مجموعة من الوسائل والاليات لمواجهة تحديات الشيخوخة في الدولة، وذلك لما لها من تأثيرات ذات

أهمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بغية أن تقلل تلك الوسائل والاليات من الضغوطات على المستوى الاقتصادي، لاسيما منها ارتفاع متوسط عمر الافراد ومستويات عالية من الشيخوخة السكانية دون زيادة في أعداد المواليد، وفيما يأتي أهم تلك السياسات التي اتخذتها الحكومات اليابانية في مواجهة تحديات الشيخوخة السكانية:

١-الإصلاحات في النظام التقاعدي والمساعدة العامة: نفذت الحكومات اليابانية مجموعة من الاصلاحات على نظام المعاشات التقاعدي منذ بداية الستينات والسبعينات وشملت تغيرات تدريجية من السياسات والتشريعات فاعلة، وبسبب ارتفاع متوسط الاعمار انصبت السياسات الحكومية في رفع سن التقاعد حتى ٧١ عاماً، ويتيح النظام التقاعدي امكانية العمل حتى ٨٠ عاماً إذا رغب الموظف بذلك، وجاء هذا النظام من أجل تقليل الاثقال المالية على الدولة، ولا سيما على المستوى الاقتصادي (منصور، ٢٠١٨)،كما تعمل الحكومة على زيادة مديات المعاشات للموظفين ليتضمن أكبر أعداد ممكنة لتحسين مستويات المزايا المقدمة لهم، وذلك بسبب عدم قدرتهم على تحمل التكاليف ولاسيما العُمال الغير دائمين الذين يمثلون ٤٠% من القوى العاملة في اليابان منهم من يعمل بنظام جزئي، وكذلك العمال عبر شركات التوظيف المختصة (تاكاشي، ٢٠٢٣)، وركزت الحكومة اليابانية من خلال تلك البرامج على رفع وتعزيز مستويات التدريب لكبار السن، مما يجعل من هذه الفئة نشطين في الوظيفة وذات مشاركة في سوق العمل لفترات أطول، وتأتي هذه الخطط إلى الحد من الضغط على النظام التقاعدي في الدولة، وكذلك تدرس الحكومة اليابانية تقديم مساعدات اجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض، وذلك لالتزام الحكومة اليابانية في استدامة وتمكين احتياجات السكان (ميديا، ٢٠٢٣).

٢-الاستثمار في التكنولوجيا والروبوتات: اعتمدت اليابان بشكل هام على التكنولوجيا والروبوتات، وذلك لمواجهة تحديات الشيخوخة السكانية، والتي تتمثل في اليات تطوير روبوتات مختصة في الرعاية والتي تساهم بدورها في تقديم الرعاية لكبار السن مما يساعد في نوعية الحياة ويقلل من الثقل على مقدمين الرعاية، وتذهب الحكومة اليابانية إلى المسعى في تقنيات الاجهزة الذكية ذات التتبع لمقياس الصحة وذلك لتحسين صحة كبار السن، وبالتالي انعكاساته على الانتاجية في العمل الحكومي أو القطاع الخاص (نيغ، ٢٠٢٣).

٣- تقع على عاتق الحكومة ولا سيما وزارة الصحة والعمل والرفاهية (MHLW) التي تعد المسؤولة عن النظام الصحي في اليابان، وكذلك فإن التسجيل في التأمين الصحي في اليابان إلزامي مع أكثر من ٣٠٠٠ منظمة تقدم التأمين مع فئتين رئيسيتين هما من خلال أرباب العمل أو موظفين التأمين الصحي الحكومي (patient, 2024)، ومع تزايد عدد كبار السن، ارتفعت تكاليف الرعاية الصحية بشكل متقدم، حيث بلغ إجمالي إنفاق الرعاية الصحية لكبار السن حوالي ١١.٢ تريليون ين ياباني في السنة المالية ٢٠٢٢، مما يمثل زيادة ملحوظة عن السنوات السابقة، وتسعى الحكومة اليابانية من خلال الياتها ووسائلها في تحسين كفاءة الخدمات المقدمة لكبار السن من خلال تطوير أنظمة رعاية أكثر تكاملاً وفعالية، مثل نظام "الرعاية المتكاملة المجتمعية"، الذي يهدف إلى دمج خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية (japanhpn, 2022)

ثالثا: سياسات واستراتيجيات النظام السياسي الياباني في مواجهة انخفاض اعداد المواليد

يعد سياسات الحكومة اليابانية في مواجهة انخفاض اعداد المواليد إحدى أهم النقاط التي تركز عليها الحكومات اليابانية في سياساتها، وذلك لما لقلة اعداد المواليد من تأثيرات اقتصادية واجتماعية على الدولة وتحد من قدراتها على تحقيق الخطط والبرامج في تحقيق التقدم في القطاعات المتنوعة في الدولة، واتخذت الحكومة اليابانية جملة من الاستراتيجيات والاليات والوسائل في مواجهة نقص اعداد المواليد، ونوجز أهم تلك السياسات التي اتخذتها الحكومة وفق النقاط الآتية:

١-دعم الزواج والأسرة: عملت الحكومة اليابانية وفق خطط الحكومة لدعم الانجاب في ظل انخفاض اعداد المواليد الجدد، على توفير المساعدات مالية للمتزوجين الجدد، وكذلك المقبلين على الزواج، والغاية من هذه الخطة هي تقليل الاثقال المالية على كاهل الافراد، وذلك من أجل تشجيع الأُسر على الإنجاب، وقد وصلت هذه المساعدات إلى ٦٠٠٠ ين، (٥,٤٠٠ دولار) كنوع من التشجيع على حالات الزواج (اسماعيل، ٢٠١٦)،وإن المدن اليابانية مثل طوكيو وغيرها من البلدات، شرعت بتنظيم فعاليات اجتماعية، مثل النزهات في المرافق السياحية، وذلك لتوفير فرص اللقاء بين الافراد الغير متزوجين، وبدوره قد يعزز فرص الزواج بين الأفراد، وأن وزارة الصحة اليابانية مولت هذا المشروع للعُزاب التي تشرف عليها حكومات المقاطعات المحلية بهدف تشجيع الزواج وإنجاب الأطفال لتعزيز النمو السكاني في البلاد من ناحية (إسلام، ٢٠٢٤).

ومن ناحية أخرى قد وفرت الحكومة اليابانية الدعم للأُسر عن طريق خطط رعاية الاطفال وكذلك من خلال رفع اعداد مراكز الرعاية الصحية، وتحسين جودتها بغية أن يتمكن جميع الآباء العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة من الوصول إلى ٣٠ ساعة من رعاية الأطفال المدعومة أسبوعيا بحلول سبتمبر ٢٠٢٥(Kantor, 2024) ، وفي حين أن دور الحضانة المدعومة من الدولة في اليابان والتي يبلغ عددها حوالي ٤٠ ألف هي أقل تكلفة بكثير من نظيراتها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكذلك القطاعات الخاصة بدأت تخفض ساعات العمل حتى يبلغ الطفل تسعة اعوام، وكذلك اجازات الامومة والتي تصل حتى خمسة سنوات (فياض، ٢٠٢٤).

٢- التعديلات التشريعية لمواجهة تحديات نقص اعداد المواليد: تركز الحكومة اليابانية على مواجهة نقص أعداد المواليد من خلال مجموعة من القوانين التشريعية التي تهدف إلى تعزيز المساعدات للأسر وتشجيع الزواج والإنجاب و تتضمن هذه القوانين التزام الحكومة اليابانية بمواجهة أزمة المواليد، سيما في الزواج والانجاب (ماساهيرو، ٢٠٢٤).

رابعاً: سياسات واستراتيجيات النظام السياسي الياباني في مكافحة الفساد: في إطار الاستجابة لتحديات الفساد، وضعت اليابان تدابير لمكافحة الفساد تشمل الإصلاحات القانونية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والمبادرات التعاونية، ويتسم النظام الحالي بنهج يركز على الوقاية والشفافية ويتألف الإطار القانوني الحديث الذي يعالج الفساد في اليابان من قانون منع المنافسة غير العادلة وقانون العقوبات الياباني حيث يحدد الأول الحظر الذي يشمل الفساد والرشوة بينما ينص الثاني على العقوبة للانتهاكات التي يرتكبها المسؤولون العموميون (Atsumi، ٢٠٢٤)، كما أنشأت اليابان آليات للشفافية وحماية المبلغين عن المخالفات، كما إن التركيز على الوقاية والشفافية يمكن أن يتجلى في النهج المناهض للفساد الذي تنتهجه وكالة المساعدات الإنمائية الرسمية اليابانية، فهي تمتلك مكتباً استشارياً لمكافحة الفساد، والذي يتولى معالجة الاحتيال والفساد المرتبطين بمبادرات المساعدات الإنمائية الرسمية اليابانية ويواجه المخالفون لتدابير الوكالة الاستبعاد من مشاريعها، كما قامت اليابان بتعديل وتعزيز قوانينها الخاصة بمكافحة التلاعب في العطاءات بعد الفضائح التي حدثت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (U.S Department of state, 2022)، ففي اليابان، تتم مكافحة الفساد بطرق متعددة ومتكاملة، وتبدأ الآليات بالقوانين الجنائية التي تضع عقوبات صارمة على الرشوة والنفوذ غير المشروع، مما يعزز من الضغط القانوني على من يمارسون الفساد، كما تأخذ هيئة التفتيش العام دور حيوي حيث تتولى تحقيق الفساد بين الموظفين الحكوميين، مع تعزيز الشفافية وضمان النزاهة، كما أن النيابة العامة والشرطة اليابانية تمتلكان سلطة واسعة للتحقيق في الجرائم المرتبطة بالفساد (Atsumi، ٢٠٢٤).

كما لا تزال اليابان تشهد العديد من قضايا الرشوة التي تتورط فيها سياسيون أو موظفون عموميون والتي يتم الكشف عنها والإبلاغ عنها على نطاق واسع كل عام، وقد أولى المجتمع اهتماماً وثيقاً للعديد من الاعتقالات التي تم الإبلاغ عنها على نطاق واسع سواء في اليابان أو في الخارج، بما في ذلك الاعتقالات التي طالت مسؤولين تنفيذيين في شركات مشهورة في قضايا الرشوة المحيطة بأولمبياد طوكيو وأولمبياد المعاقين، في عام ٢٠٢٤، أدين مسؤول تنفيذي سابق في شركة (دنتسو) للإعلانات (هارويوكي تاكاهاشي)، بتهمة الرشوة حيث تلقى أكثر من ٣٢٠ ألف يورو، بعد توقيع عقد بين شركته الإعلانية مع مجموعة تابعة لرجل اعمال ياباني (أوكي هولدينغز) بغية إشراكهم رسمياً لأولمبياد طوكيو. (قرار محكمة منطقة طوكيو في ١٢ مارس ٢٠٢٤) (Atsumi، ٢٠٢٤).

أما في مجال السياسة، توجد قوانين تنظم التمويل الانتخابي لمنع الرشوة وضمان شفافية عملية الانتخابات، والموظفون الحكوميون مطالبون بالإفصاح عن مصالحهم الشخصية لتجنب تضارب المصالح مما يعزز من النزاهة، كما أن التعليم والتوعية كذلك لها دور بارز في ترسيخ قيم النزاهة، مع دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مراقبة الحكومة وتوجيه النقد اللازم، ففي كل هذه الآليات والوسائل، يتم تعزيز السياسات التي تروج للشفافية في القطاعين العام في الوقت ذاته توجد آليات مراقبة داخلية تعتمد على التدقيق المالي والتحقيقات الداخلية، وسائل الإعلام تأخذ دوراً استثنائياً في كشف الفساد وتحقيق في القضايا الكبرى(Minitry of foreign Affairs of Japan, 2023) .

ولقد حظيت الرشوة التي يتعرض لها الموظفون العموميون المحليون والأجانب باهتمام كبير في المجتمع لذلك، يتعين على الموظفين والمديرين التنفيذيين في جميع الشركات أن يفهموا بشكل صحيح قوانين وأنظمة مكافحة الرشوة والفساد في اليابان وأن يمتثلوا لها وأن يتخذوا التدابير المناسبة لمنع الفساد(Muto, 2024) ، وذلك وفق استراتيجية تستند إلى مبدأ الشفافية في المعلومات والتنظيم القانوني واللوائح وفق الآتي:

١- استراتيجية المؤسسات لمكافحة الفساد والمؤسسات العامة

في اليابان يتم تقاسم الصلاحيات اللازمة لمعالجة قضية مكافحة الفساد بين وزارة العدل ووزارة الخارجية ووكالة الشرطة الوطنية، وقد تبنت الحكومة المركزية أهدافا استراتيجية للتخفيف من مخاطر النزاهة العامة في المشتريات العامة، وتتولى هيئة أخلاقيات الخدمة العامة الوطنية رصد حالات تضارب المصالح المحتملة بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية، وتشرف وزارة الداخلية على التمويل السياسي، وتتولى الوكالة الرقمية مسؤولية سياسة البيانات المفتوحة(OECD, 2024) ، أي لا توجد في اليابان هيئة حكومية مركزية مسؤولة عن مراقبة جماعات الضغط ولا وحدة تنسيق مركزية للرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي.

٢- التمويل السياسي : بالقياس على معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التمويل السياسي، فإن اليابان تستوفي ٧٠% من المعايير الخاصة باللوائح و٤٣% الخاصة بالممارسة، مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ ٧٣% و٥٨% على التوالي.في اليابان، وتتضمن اللوائح الخاصة بالتمويل السياسي حظراً على المساهمات من الدول الأجنبية والشركات المملوكة للدولة، ولكن التبرعات مجهولة المصدر التي تقل عن ١٠٠٠ ين ليست محظورة، كما يُطلب من الأحزاب

تقديم تقارير مالية سنوية، يتم جمعها على منصة واحدة سهلة الاستخدام، ومع ذلك لا توجد هيئة مستقلة تراقب التمويل السياسي، حيث تتحمل وزارة الداخلية مسؤولية الإشراف على التقارير المالية للأحزاب ونشرها (Muto، ٢٠٢٤)

الشكل رقم (١) يوضح تبني الاستراتيجيات في اليابان في مكافحة الفساد ومديات تطبيقها الفعلي وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة ٢٠٢٤.

الشكل من إعداد الباحث بالإستناد على:

Economic Cooperation Organization, Anti Corruption and Integrity Outlook 2024 – Country Notes: Japan, OECD website, 26 March 2024, Quoted from the world wide web(internet) Available at the following link: https://www.oecd.org/en/publications/anti-corruption-and-integrity-outlook-2024-country-notes_684a5510-en/japan_d33d6aac-en.html Site was visited: February 19, 2025.

وفقاً للشكل أعلاه، يتضح بأن اليابان وضعت أطراً استراتيجية لمحاربة الفساد، لكنه لايزال عند مستويات أدنى من (٤٠– ٤٥)، أما في الإدارة والتدقيق، فيشير إلى وجود أنظمة رقابية والتي حصدت منه(١٠) نقاط من أجمالي (٥٠) نقطة، مما يُفهم بأن العمل متوافر بشكل مستمر على الرقابة والمتابعة الدقيقة، وتدل الارقام الخاصة بنسب الضغط على ان اليابان لا تعتمد بشكل مباشر على الضغط كعامل في مكافحة الفساد، بل على التمويل الذي يبلغ حوالي (٤٠) نقطة من أصل (٧٠) نقطة، وكذلك الاهتمام (٦٠) نقطة من أصل (٧٠) نقطة، وكذلك تعتمد بشكل بارز على المعلومات، سيما التي تخص الشفافية في نقل المعلومات والتعاملات الحكومية وقد حصدت من (٥٠)نقطة، إلى(٦٠) نقطة، في هذا المجال، كما إن هذه النسب وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فأن أنظمة الاستراتيجية والإدارة والتدقيق والضغط والتمويل وكذلك المعلومات تتراوح بين نسب ومديات الأنظمة في الوضع الفعلي ونسبة وضع الاستراتيجيات وما هو مديات تطبيقاتها، كما في الشكل الذي يوضح مديات تبني هذه الاستراتيجيات وتطبيقاتها الفعلية على الواقع.

رابعاً: التنمية المستدامة الاقتصادية في اليابان: تعد اليابان القوة الاقتصادية الرابعة في العالم (بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين والمانيا) بناتج يبلغ 609.29 تريليون ين (4.0 تريليون دولار أمريكي) في العام ٢٠٢٤ متجاوزاً حاجز 600تريليون لأول مرة في الاقتصاد(Trading Economics, 2025) ، ووفقاً لبيانات (مجموعة البنك الدولي) بلغ نصيب الفرد من اجمالي

الناتج المحلي (32,859 دولار أمريكي) (مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٥) ، بمعدل نمو نسبة سنوية بلغت ٢.٨% متفوقاً على التوقعات التي كانت تشير إلى زيادة بنسبة ١.٠% (Trading Economics، ٢٠٢٥)، كما وصلت الصادرات إلى مستوى قياسي في العام ٢٠٢٤ حيث بلغ 107.09 تريليون ين (691 مليار دولار أمريكي) بزيادة قدرها 6.2 % مقارنة بالعام ٢٠٢٣، وبلغ معدل مشاركة القوة العاملة 63.5% بعد أن بلغ نسبته في يونيو من العام نفسه إلى 63.7% وهو يعد أعلى نسبة منذ شهر مايو ١٩٩٩، ونسبة البطالة 2.5% في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٤(Obayashi, 2025) .

خامساً: التنمية المستدامة الاجتماعية في اليابان:

تُقدم اليابان جهوداً لتحسين جودة الخدمات المُقدمة إلى مواطنيها سيما في المجال الاجتماعي، حيث تتضمن المؤشرات الصحية فيما تقدمه اليابان من نظام رعاية صحية شاملة يضمن للمواطنين الوصول إلى خدمات صحية متطورة، كذلك من حيث المؤشرات الاجتماعية في التنمية المستدامة تبذل اليابان جهوداً مستمرة للقضاء على الفقر والتقليل من الفجوات الاجتماعية، وذلك عن طريق الدعم الاقتصادي للعائلات ذوي الدخل المحدود، وهناك عدة مؤشرات إجتماعية تنموية في هذا المجال ومن أبرزها:

١- نظام الرعاية الصحية الشاملة

تُعد التغطية الصحية الشاملة ضمان يؤدي إلى حصول جميع الأفراد إلى احتياجاتهم من الخدمات الصحية، وذلك من دون ضائقة مالية أو مقابل دفع الأجور للحصول عليها وبشكل يقع على عاتق الأفراد أعباء مالية لا يقدرون على سدادها، وعرَّفت منظمة الصحة العالمية نظام الرعاية الصحية بأنها: "المفهوم الفريد والأقوى الذي ينبغي أن تقدمه الصحة العامة (نيكلسن، ٢٠١٥).

ووفق النظام الصحي الشامل في اليابان، يتم تمويل الرعاية الصحية عن طريق ثلاثة صناديق منفصلة تتضمن صندوق ضريبة الضمان الاجتماعي (الذي يساهم فيه كل الافراد وأصحاب العمل)، والتكاليف النثرية(الذي يتحمله المرضى اثناء تلقي العلاجات)، وصندوق الإعانات من الحكومة الوطنية (وهذه تشمل خطط الحكومة في تمويل القطاعات الصحية بالخدمات واللوازم العلاجية)(Economic expert organization, 2020) .

٢- القضاء على الفقر وتقليل الفجوات الاجتماعية: تركز اليابان على معالجة الأسباب الجذرية لعدم شمول كافة الفئات في الفرص المتساوية، كالفقر والتفاوت الاجتماعي، كما تبذل جهوداً لتنفيذ تدابير شاملة لمنع التفاوت الطبقي عن طريق القضاء على الفقر، وتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية، وبناء السلام، وتحديداً الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، مما يُسهم في استدامة السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتركز ايضاً على التنفيذ الفعال والكفؤ لمختلف أشكال الاستفادة من المساعدات المُقدمة ويشمل ذلك مساعدة اللاجئين والنازحين داخلياً، ودعم المرأة والفئات الأكثر ضعفاً اجتماعياً، وبناء البنية التحتية(United Nations, 2017) .

سادساً: التنمية المستدامة في القطاع البيئي في اليابان:

تُعد اليابان من الدول التي تعمل على مجال التنمية المستدامة سيما بما يتعلق بالقطاع البيئي، وذلك عن طريق سياسات هادفة للحفاظ على البيئة وفق أهداف تتضمن أبرزها تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، واستخدامات الطاقات المتجددة، وكذلك إدارة النفايات، والتخطيط العُمراني المستدام.

١- تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة

يُعد الغازات الدفيئة من الغازات التي توجد في الغلاف الجوي، والتي تقوم بجذب وإرسال الأشعة تحت الحمراء، والتي من شأنها أن تعمل على تسخين سطح الكوكب، ويعمل الغلاف الجوي على اعتراض ما يكفي من الطاقة الشمسية وإعادتها مرة أُخرى لسطح الأرض للمحافظة على متوسط درجات الحرارة في معدلاته الطبيعية، كما إن الغازات الدفيئة لها تأثير كبير على حرارة الأرض سيما في مستوياته العالية، وترتفع معدلاته بسبب الأنشطة البشرية المختلفة كحرق الوقود، والصناعات، والمحركات (United Nations، ٢٠١٧، صفحة ٢٢)، بموجب خطة المناخ التي اعتمدها مجلس الوزراء، تهدف اليابان إلى خفض انبعاثات الكربون بنسبة ٦٠% بحلول عام ٢٠٣٥ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٣، وبنسبة ٧٣% بحلول عام ٢٠٤٠ وحددت في السابق هدف خفض بنسبة ٤٦% بحلول عام ٢٠٣٠، ولا تزال اليابان تُكرس جهوداً من أجل تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، حيث قامت اليابان بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة لمدة ستة سنوات متتالية وذلك منذُ السنة المالية ٢٠١٤، بانخفاض إلى أدنى مستوى لها منذ العام ١٩٩٠(Yamaguchi, 2025)

٢- استخدام الطاقات المتجددة : تُعد الطاقة المتجددة بعداً استراتيجياً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة على مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويُفهم بأنها الطاقة المأخوذة من الموارد الطبيعية والتي لا تنتهي وتتجدد باستمرار، وتعرَّف الأمم المتحدة الطاقة المتجددة بأنها "الطاقة الناتجة عن مصادر طبيعية تتجدد بمعدل يفوق ما يتم استهلاكه منها"، كما يُسمى الطاقة بعدة مسميات منها، الطاقة النظيفة والطاقة الصديقة للبيئة، وتركز استخدامات الطاقة المتجددة في اعطاء الطاقة الكهربائية، وتسخين وتبريد المياه، والاستخدامات في وسائل النقل (سليمان، ٢٠٢٤، صفحة ٥).

وعلى صعيد استخدام الطاقات المتجددة وضعت اليابان استراتيجيتها في كانون الأول ٢٠٢٢ وهي بمثابة خارطة طريق لدمج سياسات واستراتيجيات الطاقة مع البيئة، وبموجب هذه الاستراتيجيات والسياسات يتم تحويل اليابان من التركيز الشامل على الوقود الأحفوري إلى نموذج ذات طاقات نظيفة بدون الانبعاثات المضرة بشكل شامل، والتي يمكنها بدورها ايضاً على تعزيز القدرة الصناعية التنافُسية وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج هذه السياسات في استراتيجيتها الاقتصادية (The Oxford Institute for Energy Studies, 2025)، كما أعلنت الحكومة اليابانية عن خطط لتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى إعادة تقييم دور الطاقة النووية، ووفقا للتعديلات الأخيرة في "الخطة الاستراتيجية للطاقة"، تسعى اليابان إلى جعل مصادر الطاقة المتجددة تشكل ما بين ٤٠-٥٠% من مزيج الطاقة في البلاد بحلول ٢٠٤٠، في حين ستنخفض نسبة اعتمادها على المحطات الحرارية إلى ما بين ٣٠-٤٠% (زيادة، ٢٠٢٥)

الشكل رقم (٢) يوضح استخدامات الطاقة المتجددة في التوليد والقدرة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٢٣ في اليابان.

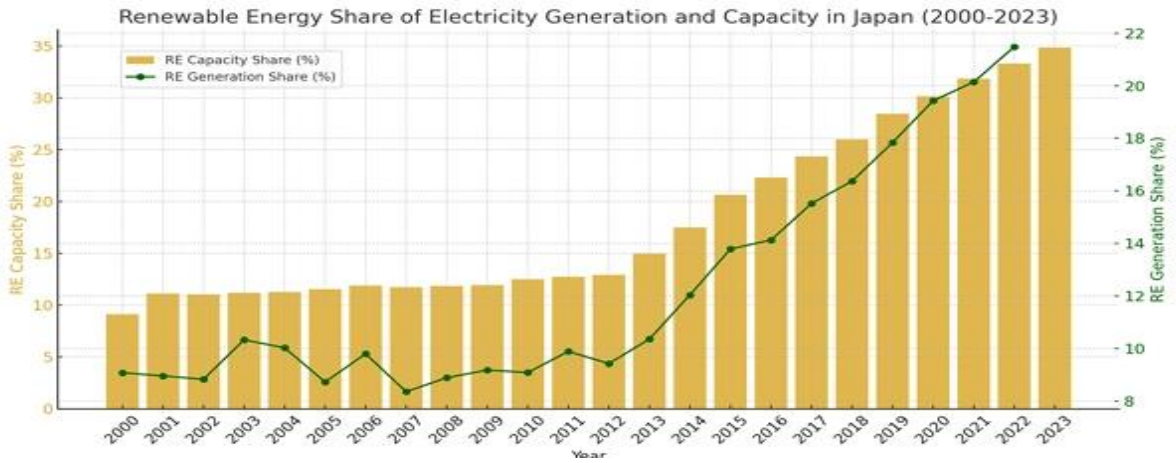

الشكل من إعداد الباحث بالإستناد على:

The Oxford Institute for Energy Studies, Japan's Energy Transition: The Interplay of Renewables, Gas and Energy Security, **Op**,**Cit**.p. 9.

وفقاً للشكل أعلاه، هناك اتجاه تصاعدي واضح في كلٍّ من حصة سعة الطاقة المتجددة وحصة التوليد، لا سيما بعد كارثة فوكوشيما عام ٢٠١١، ويتجلى هذا النمو بشكل خاص في السعة، حيث ارتفعت حصة السعة من ١٧.٥١٪ عام ٢٠١٤ إلى ٣٤.٨٤٪ عام ٢٠٢٣، أي ما يقارب الضعف في أقل من عقد، كما نَمت حصة التوليد من ١٤.١٣٪ عام ٢٠١٦ إلى ٢١.٤٨٪ عام ٢٠٢٢، مما يُظهر أن اليابان تمكنت من تسخير نسبة أكبر من قدرتها على الطاقات المتجددة بمرور الوقت.

بناءً على ما سبق نستنتج، بأنهُ يتم تعامل النظام السياسي الياباني مع الفساد من خلال مجموعة من التدابير القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى استجابة فعالة للأزمات عندما تظهر، من خلال القوانين والإصلاحات القانونية و تعديلات تشريعية لتحسين مكافحة الفساد وتأثيراته المختلفة، والتدابير الوقائية لتعزيز الشفافية منها التمويل السياسي المتعلقة بقضايا الفساد ومعالجاتها، وفي الوقت ذاته يظهر التزام النظام السياسي الياباني التزام فعّال في مختلف جوانب الفساد ومكافحته، كما بأن الإصلاح الإداري قد تصحح مسارات البيروقراطية في بعض مناحيها التي تؤدي إلى بطئ القرارات والسياسات والوسائل والاليات إذا لم يتم معالجاتها بالشكل المناسب وفق اليات ووسائل إدارية واضحة، في سبيل ديمومة السياقات داخل الدولة، وإن الإصلاحات الإدارية أحد أهم تلك الوسائل والاليات لاجتياز التحديات من قبل النظام السياسي الياباني من أجل الوصول إلى رؤية واضحة للتنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

الخاتمة

إن الدور الأساسي للنظام السياسي في تمكين التنمية المستدامة يُجسد أنموذجا ديناميكيا بين النظام السياسي والتنمية المُستدامة، والأخيرة لاتنفصل عن مفاهيم الحوكمة الرشيدة وتطبيقاتها المتعددة، والتي تشمل بدورها سيادة القانون والمساءلة والعدالة والشفافية، وكذلك لا تنفصل عن المُشاركة السياسية بما يضمن أصوات جميع الافراد ومساهماتهم السياسية والاجتماعية

والبيئية، وكذلك حرية التعبير عن الرأي بما يعزز من قابلية النظام السياسي على مواكبة جميع التحديات ومعالجتها بشفافية وتسليط الضوء على المشكلات التي تواجهها الدولة ككُل.

كما إن التنمية المُستدامة ليست مجرد عامل إقتصادي فقط، بل هي نتاج عوامل سياسية واجتماعية التي تتخذ من العدالة والمساواة ركيزة أساسية، كما تُحافظ على حقوق الأجيال الحالية والقادمة والحفاظ على الموارد الطبيعية من النضوب، وإستغلالها بالشكل الأمثل، وهذا ما ينعكس على إرادة سياسية فاعلة ومُنظمة من قِبل النظام السياسي، مسنودة برؤية واضحة وسياسيات مدروسة.

باتت التجربة اليابانية على مدار تأريخها التي لاتُخلى من التحديات والعقبات، مثالاً حياً على قابلية تجاوز التحديات أو الأزمات، سيما كونها تتمتع بإستقرار سياسي وتخطيط مُنظم طويل المدى، وما يبرز من هذا الإستقرار من القدرة على التكيُف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ووفقاً لذلك توصل البحث إلى مجموعة من **الاستنتاجات**، أهمها:

١- إن فاعلية النظام السياسي سيما في التكيُف والمرونة في رسم السياسات وتنفيذها والاستجابة للتحديات، من شأنها أن تُحقق إنجازات مُستدامة فاعلة.

٢- إن النظام السياسي الياباني قد وضع أساساً بارزاً للتنمية المُستدامة، معززاً ذلك بهيكلية مؤسسية وقانونية مُتكاملة، بما يضمن تنسيق الجهود في تمكين التنمية المُستدامة.

٣- يُمثل النظام السياسي الياباني ركيزة اساسية لتحقيق التنمية المُستدامة، وذلك من خلال المشاركة السياسية، والحوكمة الرشيدة، وحرية التعبير عن الرأي بمختلف أشكاله.

٤- إن إنعكاس دور النظام السياسي الياباني يُمثل إنطلاقاً نحو ضرورة الإستدامة في مختلف المؤسسات داخل الدولة، وذلك يأتي وفق خطط مدروسة موضوعة للتقدم نحو تمكين التنمية المُستدامة بما يضمن ديمومة وتقدم للدولة على كافة الأصعدة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

-**الشكر والتقدير**: يرغب المؤلفين في التعبير عن تقديرهم لكل من زودهم بالمواد اللازمة لهذه الدراسة.

-**تضارب المصالح**: نود الإفصاح عن أن البحث مشترك مع مدير تحرير المجلة "أ.د. زياد سمير زكي".

-**تمويل الورقة البحثية**: نحنُ لا نملك أي مصالح مالية مُتضاربة أو علاقاتٍ شخصيةٍ معروفة من شأنها أن تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

-**مساهمات المؤلفين**: قام الباحثان بالمساهمة بشكل متساوٍ في إعداد هذه الورقة البحثية. تولّى الباحث الأول تحليل البيانات والمناقشة، بينما ركّز الباحث الثاني على الإشراف على الإطار النظري وصياغة المقدمة والخلفية العلمية. وقد اشترك المؤلفان معاً في تصميم الدراسة، مراجعة الأدبيات، تفسير النتائج، وصياغة الاستنتاجات النهائية، كما قاما بمراجعة النسخة النهائية والموافقة على محتواها للنشر.

المصادر

1. Abeyasinghe Ranmali .(٢٠٠٤) .*Democracy Political Stability, and Developing Country Growth: Theory and Evidence* .Wesleyan University: Department of Economics.
2. Alice Kantor ٢٨) .January, 2024 .(*Child Care Costs Are Skyrocketing Around the World* . تاريخ الاسترداد ١٢November, 2024 من ،bloomberg: https://www.bloomberg.com/news/features/2024-01-28/soaring-childcar
3. Economic expert organization .(٢٠٢٠) .*Health system sustainability in Japan* .London: The Economist Group.
4. japanhpn ٢) .November, 2022 .(*Japan Health Policy Now, What is Japan Health Policy NOW* تم الاسترداد من ؛japanhpn: https:///wp-content/uploads/2023/06/JHPN_ENG.pdf
5. Mari Yamaguchi ١٨) .February, 2025 .(*Japan adopts new carbon reduction targets as it plans to boost nuclear and renewable energy by 2040* تاريخ الاسترداد ١٨ .March, 2025 من ، apnews: https://linksshortcut.com/oRlWs
6. Masayuki Atsumi ٢٢) .November , 2024 .(*Trends and Developments* تاريخ الاسترداد ٢٠ . February , 2025 من ،Chambers And Partners web: https://n9.cl/ua6h1
7. Minitry of foreign Affairs of Japan ١٥) .June, 2023 .(*Anti-Corruption* تاريخ الاسترداد ٢٠ . February, 2025 من ،Minitry of foreign Affairs of Japan: https://www.mofa.go.jp/policy/oda/reform/anti-corrupt/index.html
8. OECD ٢٦) .March, 2024 .(*Anti-Corruption and Integrity Outlook 2024 – Country Notes: Japan* تاريخ الاسترداد ١٩ .February, 2025 من ،OECD: https://2u.pw/H9odTYez
9. Pinnacle patient ١٢) .November, 2024 .(*Overview of the Japanese health system* تم الاسترداد . منJapanese health system :https://2u.pw/LEX3FIhT
10. The Oxford Institute for Energy Studies .(٢٠٢٥) .Japan's Energy Transition: The Interplay of Renewables, Gas and Energy Security .*The Oxford Institute for Energy Studies*.٣ ،
11. Trading Economics ١٥) .March, 2025 .(*Japan - Full-Year GDP Growth, dec 2024* تاريخ . الاسترداد ١٥March, 2025 من ،Trading Economics: https://linksshortcut.com/kGVDg
12. U.S .Department of state ١٥) .September, 2022 .(*Country Reports on Human Rights Practices : Japan* تاريخ الاسترداد ١٩ .February , 2025 من ،https://n9.cl/fg6b1i
13. United Nations) .United Nations, Japan Voluntary National Review 2017: Report on the Implementation of the Sustainable Development Goals, (New York, United Nations, 2017), p. 45., 2017 .(*apan Voluntary National Review 2017* .New York :United Nations.

14. Yoshiaki Muto (١٥ November, 2024). *apan: Amendments to legislation on bribery of foreign public* تاريخ الاسترداد ٢٠ February, 2025، من Global Litigation News: https://n9.cl/0191o

15. Yuka Obayashi (٤ February, 2025). *Japan's 2024 food exports hit record high despite China's seafood import bans* تاريخ الاسترداد ١٥ March, 2025، من Reuters: https://linksshortcut.com/jMPlj

١٦. احمد سليمان. (٢٠٢٤). *الطاقة المتجددة*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي،صفحة٥.

١٧. احمد صادق جعفر. (٢٠١٩). عوامل نجاح حرية المشاركة السياسية. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*(١)، صفحة ٣٦٣.

١٨. احمد كريم صالح علي. (٢٠٢٤). دور الحوكمة في مواجهة التطرف العنيف محافظة الانبار انموذجا. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية*، صفحة ١٠٢١.

١٩. احمد كريم صالح علي. (٢٠٢٤). دور الحوكمة في مواجهة التطرق العنيف محافظة الأنبار أنموذجا. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية*(٢)، صفحة ١٠٢٠.

٢٠. أمينة اسماعيل. (٢٠ سبتمبر تاريخ زيارة الموقع:، ٢٠١٦). *الحكومة اليابانية تقدم "مميزات ضريبية" لتحفيز الشباب على الزواج*. تاريخ الاسترداد ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٢٤، من موقع الوطن نيوز: https://www.elwatannews.com/news/details/1424405

٢١. اوشي تاكاشي. (٦ نيسان، ٢٠٢٣). *أزمة المعاشات التقاعدية التي تلوح في الأفق في اليابان والجيل الضائع!* تاريخ الاسترداد ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٢٤، من وقع اليابان بالعربي: ttps://www.nippon.com/ar/in-depth/a08702/

٢٢. بلومبرج ميديا. (٢٤ يناير، ٢٠٢٣). *الشيخوخة تهدد مستقبل اقتصاد اليابان*. تاريخ الاسترداد ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٢٤، من موقع الشرق: https://2u.pw/LTFxEssA

٢٣. بن زحاف فيصل. (٢٠٢١). حرية الاجتماع والتظاهر السلمي في القانون الجزائري. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*(٧٣)، صفحة ١٢٥.

٢٤. ثائر رحيم كاظم ، ريام نعيم حسين. (٢٠٢٤). سيسيولوجيا العدالة الاجتماعية دراسة تحليلية في المعوقات واستراتيجية تحقيقها. *مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية*(١)، صفحة ٥٤١.

٢٥. حازم علي حمزه. (٢٠٢٤). العلاقة بين المواطنة كمفهوم والمشاركة السياسية كممارسة ديمقراطية لعراق ما بعد انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥. *المجلة العراقية للعلوم السياسية*، (١١)، صفحة ٤٨.

٢٦. حسن غزعل مهدي كبه. (٢٠٢٢). اثر الأقليات على الاستقرار السياسي في سوريا. *المجلة السياسية والدولية*(٥١)، صفحة ٤٦١.

٢٧. حلا محمد أحمد. (٢٠٢٢). حرية الرأي والتعبير وحق الحصول على المعلومة في وسائل التواصل الاجتماعي في القانون الدولي لحقوق الإنسان. *مجلة ميسان للدراسات القانونية المُقارنة*(٦)، صفحة ٩٢.

٢٨. دانة منصور. (٩ مايو، ٢٠١٨). *اليابان: السماح للموظفين بالعمل حتى سن ٨٠*. تاريخ الاسترداد ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٢٤، من موقع فرانس برس العربية: https://2u.pw/iwBy2Vkf

٢٩. ديفيد نيكلسن. (٢٠١٥). *توفير التغطية الصحية الشاملة: دليل ارشادي لصناع السياسات*. كاليفورنيا: مؤسسة أمنية.

٣٠. رياض الفرطوسي. (٢٨ شباط، ٢٠٢٤). *الاستقرار السياسي والاصلاح الاقتصادي*. تاريخ الاسترداد ١٣ كانون الثاني، ٢٠٢٥، من موقع الدستور: https://www.addustor.com/content.php?id=40673

٣١. زياد شريف حسين الهسنياني. (٢٠٢٣). حوكمة السياسات العامة ودورها في الحد من ظاهرة التطرف في المجتمعات المُعاصرة: نماذج مختارة. *رسالة ماجستير غير منشورة في كلية العلوم السياسية، قسم السياسة العامة، جامعة الموصل*، صفحة ٩.

٣٢. سيناء علي محمود. (٢٠١٥). اليات تعزيز عمل النظام السياسي العراقي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. *اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية*، صفحة ٣٠.

٣٣. عبد الرحمن تيشوري. (٤ فبراير، ٢٠٢٣). *التجربة اليابانية في الإصلاح الإداري*. تاريخ الاسترداد ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٢٤، من موقع المجهر: https://2u.pw/Z56z6TYk

٣٤. كيلي نيغ. (١٩ أيلول ، ٢٠٢٣). *بين كل ١٠ أشخاص في اليابان واحد فوق الـ ٨٠ عاما*. تاريخ الاسترداد ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٢٤، من موقع بي بي سي العربية: https://www.bbc.com/arabic/articles/c9ejd8m5l77o

٣٥. ليلى التهامي مرغم. (٢٠٢٤). *أثر الاستقرار السياسي والأمني على التنويع الاقتصادي* (المجلد ١). طرابلس: جامعة طرابلس.

٣٦. مازن إسلام. (١٧ فبراير، ٢٠٢٤). *القدرة المالية أحد أسبابها . اليابان على أعتاب عصر الزواج الجليدي*. تاريخ الاسترداد ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٢٤، من موقع القاهرة الإخبارية: https://2u.pw/1CqtwFzu

٣٧. مجموعة البنك الدولي. (٥ شباط، ٢٠٢٥). *نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية*. تاريخ الاسترداد ١٥ آذار ، ٢٠٢٥، من مجموعة البنك الدولي: https://linksshortcut.com/mjAJL

٣٨. محمد رحموني. (٢٠١٥). تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري الجمعيات والاحزاب السياسية انموذجين. *اطروحة دكتوراه غير منشورة في كلية الحقوق والعلوم السياسية*، صفحة ٢٠.

٣٩. محمد زيادة. (١٠ شباط، ٢٠٢٥). *اليابان تبدأ عام ٢٠٢٥ بسباق نحو مستقبل أخضر*. تم الاسترداد من موقع حُماة الأرض: https://linksshortcut.com/UAALI

٤٠. محمد سيد فهمي. (٢٠١٤). *العدالة الاجتماعية استرتيجيات وآليات* (المجلد ١). الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٤١. محمد ميسر فتحي المشهداني. (٢٠٢٠). الحكومة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة العراق انموذجا. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادراية*(٢٨)، صفحة ١٨٥.

٤٢. محمود محمد عثمان. (٢٠١٤). *العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر* (المجلد ١). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٤٣. منظمة العفو الدولية. (٧ حزيران، ٢٠١٧). *حرية التعبير*. تاريخ الاسترداد ١٤ كانون الثاني، ٢٠٢٥، من موقع منظمة العفو الدولية: https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/freedom-of-expression

٤٤. منى فياض. (٢٨ يناير، ٢٠٢٤). *تكاليف رعاية الأطفال في اليابان*. تاريخ الاسترداد ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٢٤، من موقع الحرة الاخبارية: يناير https://2u.pw/fiuGxfK0

٤٥. نغم نذير شكر، و لبنان هاتف عبد الامير. (٢٠١٤). صنع القرار السياسي والإداري في اليابان. *مجلة قضايا سياسية*(٣٥)، صفحة ٤٤.

٤٦. هديل ناصر جاسم محمد. (٢٠٢٤). دور الأحزاب السياسية في الاستقرار السياسي: تونس أنموذجا. *المجلة السياسية والدولية*(٦٠)، صفحة ٤٠٨.

٤٧. هشام عادل طه & فاطمة الزهراء عدنان عبد الأمير. (٢٠٢٣). العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي دراسة سيسولوجيا تحليلية. *مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية*(العدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الدولي الخامس للإبداع والإبتكار ١٤ كانون الأول ٢٠٢٣)، صفحة ٢٧٦.

٤٨. يامادا ماساهيرو. (١٤ تشرين الثاني، ٢٠٢٤). *إتساع الهوة الإجتماعية في اليابان والآثار الاجتماعية لانخفاض اعداد السُكان*. تاريخ الاسترداد ١٢ تشر ين الثاني، ٢٠٢٤، من موقع اليابان بالعربي: /https://www.nippon.com/ar/in-depth/a01002